

مؤتمرات القمة العربية (بين 1954 1962) و موقفها من الثورة الجزائرية

الدكتور / بشير سعدوني

أستاذ محاضر أ قسم التاريخ- جامعة الجزائر 02

مقدمة :

أجرى ملوك ورؤساء الدول العربية عدة لقاءات، وعقدوا عدة اجتماعات ثنائية حيناً، ومتعددة الأطراف حيناً آخر، لدراسة ومعالجة القضية الجزائرية أو لتنسيق المواقف أو اتخاذ القرارات حيالها، وهذا منذ اندلاع الثورة إلى نهايتها تارة تتمخض هذه اللقاءات عن صدور بلاغ مشترك، وتارة أخرى يشار إلى أن اللقاء تناول القضية الجزائرية ونصرتها دون الإطناب في شرح ما اتخذ حيالها من قرارات، وأحياناً أخرى يتم اللقاء ويتجاهل المجتمعون ذكرها خاصة في السنوات الأولى⁽¹⁾.

ونظراً لكثرة اللقاءات، وخاصة الثنائية، فإننا سنقتصر على ذكر بعضها كعينات محترمين التسلسل الزمني، ومن هذه المؤتمرات ما يلي:

مؤتمرات القمة العربية

أ. مؤتمر الأقطاب الأربعة لسنة 1956:

انعقد مؤتمر "الأقطاب الأربعة" في القاهرة في 12 مارس 1956 بعد مضي حوالي سنة ونصف على اندلاع الثورة، وما تميزت به تلك الفترة من صمت رسمي شبه عام حيالها.

شارك في هذا المؤتمر الرئيس جمال عبد الناصر، وشكري القوتلي، والملك سعود بن عبد العزيز، وحسين بن طلال⁽²⁾، وهو يعد أول اجتماع رفيع على هذا المستوى يخصص لدراسة القضية الجزائرية، وقضايا شمال إفريقيا، وانتهى بصور بلاغ مشترك انتقد السياسة التي تتبعها فرنسا في شمال إفريقيا، والتي أدت إلى معاناة السكان، وانتهاك حقوق شعوب المنطقة، مؤكداً على ضرورة حرية واستقلال، واحترام حقوق الإنسان المنتهكة، كما أكد على ضرورة اعتراف فرنسا بحق أقطار المغرب العربي في الحرية والاستقلال طبقاً لميثاق الأمم المتحدة، ومبدأ حق تقرير المصير لكل الشعوب، كما ألح القادة، في بيانهم، على ضرورة الوصول إلى حل عادل يحفظ للعرب سيادتهم وحقوقهم⁽³⁾.

كما وجه الرئيس شكري القوتلي، بالمناسبة، كلمة، من إذاعة القاهرة، إلى العالم العربي، تطرق، من خلالها، للقضية الجزائرية، ومعاناة شعبها، وضرورة نصرته ومساندته⁽⁴⁾، وهو ما زاد من أهمية هذا اللقاء، ووضع حد للصمت العربي الرسمي، هذا الصمت الذي قوبلت به الثورة عشية انطلاقها إلا بعض الأصوات المحدودة المكان والزمان.

ب. مؤتمر ملوك ورؤساء الدول العربية :

بعد مضي عدة أشهر على اللقاء السابق، انعقد لقاء آخر لبعض ملوك ورؤساء الدول العربية ببيروت بدعوة من الرئيس اللبناني كميل شمعون،

وذلك يومي 13،14 نوفمبر 1956 لدراسة الموقف الناجم عن العدوان الثلاثي على مصر وقطاع غزة، هذا العدوان الذي شاركت فيه بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، وقد حضر اللقاء ملوك السعودية والأردن والعراق ورئيس سوريا، ورئيس حكومة ليبيا ورئيس مجلس السيادة بالسودان، وولي عهد اليمن، بالإضافة إلى كميل شمعون، أما مصر فقد مثلها سفيرها في بيروت.

ورغم أن المؤتمر عقد خصيصا لدراسة قضية محددة إلا أن القادة العرب تطرقوا، على هامش المؤتمر، بالدراسة والتحليل للقضية الجزائرية، وعبروا عن تأييدهم التام لنضال الشعب الجزائري ودعّمه ومساندته حتى يحقق أمانه في الحرية والاستقلال والسيادة⁽⁵⁾.

إن المجتمعين بقرارهم هذا، المتعلق بالقضية الجزائرية، وسبل دعمها حتى الاستقلال والسيادة يبدو أنهم أرادوا أن يوجهوا رسالة لفرنسا وللمشاركين معها في العدوان على مصر مفادها أن الدعم العربي للقضية الجزائرية، مهما كانت شراسة العدوان، لن يتوقف، وأن مصر ليست الدولة الوحيدة الداعمة لها، بل أن العرب كلهم يساندون الشعب الجزائري.

ج. لقاء مصطفى بن حليم والرئيس بورقيبة:

خلال الفترة الممتدة ما بين 2-6 جانفي 1957 جرت محادثات بتونس بين مصطفى بن حليم والحبيب بورقيبة لتدعيم الصلة بين القطرين ليبيا وتونس، وتوجت المحادثات بينهما بإبرام معاهدة الإخاء والتعاون وحسن الجوار لمدة عشرين سنة⁽⁶⁾، كما تباحث الزعيمان في عدة مواضيع هامة أبرزها، على الإطلاق، الوضع في الجزائر الذي ازداد تفاقمًا في تلك المدة. وتمخض لقاؤهما عن صدور بلاغ مشترك تم التأكيد فيه على ضرورة إيجاد حل عادل يؤدي إلى استقرار الأمن في منطقة العالم العربي كلها، مصرين على أن هذا الحل يجب أن يقوم على أساس الاعتراف للشعب الجزائري

بحقه في السيادة والاستقلال، وفق مبادئ الأمم المتحدة، هذه المبادئ التي تدعو إلى تقرير مصير الشعوب بكل حرية، ودون ضغوط، أو مساومات.

كما انتهز الطرفان هذه الفرصة ليناشدا الدول الحرة والمؤمنة بالسلام بضرورة تكثيف جهودها لحقن دماء الطرفين، ودفعهما إلى تحقيق حل يؤدي إلى السلام في المنطقة⁽⁷⁾. وهو ما زاد من تحفيز مجلس النواب الليبي على دعم القضية الجزائرية، فعقد جلسة علنية في مدينة طرابلس يوم 15 يناير 1957 درس فيها القضية، وبعث ببرقية إلى المستر هامرشد السكرتير العام للأمم المتحدة لمناشدة أعضاء الهيئة الأممية لدعم ومساندة الشعب الجزائري من أجل حريته واستقلاله⁽⁸⁾.

إلا أن فرنسا ومؤيديها حاولوا إعطاء تفسير مغرض لنداء الزعيمين الليبي والتونسي، إذ اعتبروا أن الرجلين يعملان لإقامة وحدة مغربية الغاية منها فصل هذه الأقطار عن المشرق العربي، وقد فندت جبهة التحرير الوطني ذلك الزعم واعتبرته ادعاء باطلا، وأعربت عن وفائها التام للوحدة العربية الشاملة، بل أنها اعتبرت أن الوحدة المغربية خطوة لتحقيق التعاون، والتضامن الأخوي الصادق مع أقطار المشرق العربي⁽⁹⁾.

د. مؤتمر الأقطاب الأربعة الثاني:

انعقد هذا المؤتمر بالقاهرة يوم 19 جانفي 1957 وشارك فيه نفس القادة الذين شاركوا في المؤتمر الأول⁽¹⁰⁾، وقد خصص لدراسة اتفاقية التضامن العربي، كما درست فيه القضية الجزائرية باعتبارها القضية العربية والعالمية التي تجلب انتباه الجميع، فاتخذوا بشأنها قرارات هامة تمثلت في الاتفاق على مساعدة الشعب الجزائري في جميع الميادين حتى يتمكن من تحقيق استقلاله⁽¹¹⁾.

ولقد لقيت هذه القرارات استحسان القادة الحاضرين، ومنهم الملك الأردني حسين بن طلال الذي عبر عن رضاه لما اتخذ من قرارات، وأكد على ضرورة العمل على تصفية الاستعمار في جميع أجزاء الوطن العربي⁽¹²⁾.

والواقع أن حظ القضية الجزائرية في هذا المؤتمر من الدعم هو نفسه الذي تحصلت عليه في المؤتمر السابق مما يعني ثبات موقف القادة الأربعة من القضية الجزائرية، أي أن موقفهم مبدئي غير قابل للتحول، خاصة وأنه انعقد في ظرف تشهد فيه الجزائر أحداثاً حاسمة على المستوى الداخلي والخارجي كداية معركة الجزائر⁽¹³⁾، والإعداد لإضراب 8 أيام⁽¹⁴⁾، وقرب مناقشة القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة.

س. لقاء الملك سعود بالملك محمد الخامس:

زار الملك سعود المملكة المغربية تلبية لدعوى وجهت له من قبل العاهل المغربي محمد الخامس، وذلك في الفترة الممتدة ما بين 17-21 فبراير 1957 وقد جرت بين العاهلين مباحثات مطولة، صدر على أثرها بيان مشترك، تناول العديد من القضايا الثنائية وغيرها، لكن البلاغ لم يتحدث مباشرة عن القضية الجزائرية وسبل مناصرتها ودعمها كما كان منتظراً، رغم تعاطف وتحمس العاهلين لها⁽¹⁵⁾، إذ اكتفيا بالتلميح والإشارة، حيث أكدّا على الاهتمام بالقضايا الثنائية، وتلك التي تهم البلاد الإسلامية⁽¹⁶⁾.

قد يفسر ذلك على أن الموقف السعودي من القضية الجزائرية معروف وواضح ولا يحتاج إلى تأكيد، مادامت قد تولت مناصرتها والدفاع عنها منذ بدايتها مادياً ومعنوياً، ونفس الشيء يمكن أن يقال، أيضاً، عن الموقف المغربي الذي لم يتوان عن دعم الثورة الجزائرية، وقد عبر عن ذلك الدعم الملك محمد الخامس في العديد من المناسبات، منها خطابه الذي سبق هذا اللقاء بأشهر قليلة، وبالتحديد في شهر سبتمبر 1956، حيث أعلن في وجدة تعاطفه ودعمه للجزائر، وطالب بوضع حد للحرب فيها⁽¹⁷⁾.

ورغم ذلك فقد تدارك محمد الخامس هذا "التقصير" في حق الجزائر، فتناول قضيتها أثناء مأدبة العشاء التي أقامها على شرف ضيفه الملك السعودي، فعدد الأسس التي تقوم عليها السياسة المغربية والتي من بينها

الأخوة والتضامن مع أقطار المغرب العربي، مبينا "بأن المشكلة الجزائرية تعطل كل شيء".⁽¹⁸⁾ وهو بهذا يدعو إلى تضافر الجهود لحلها "لأن استتباب الأمن والسلام في ربوعها ضمان لسلامة الشمال الإفريقي".⁽¹⁹⁾

ص. لقاء بورقيبة بمحمد الخامس:

في أواخر شهر مارس 1957 زار الحبيب بورقيبة الرباط، وأجرى مباحثات مع محمد الخامس توجت بإبرام معاهدة أخوة وتضامن بين البلدين الشقيقين تتألف من ثمانين مواد⁽²⁰⁾، كما اتفق الطرفان على ضرورة إيجاد حل عادل للقضية الجزائرية طبقا لما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة في السيادة وتقرير المصير والحرية⁽²¹⁾.

وقد أثارت هذه الاتفاقية ارتياح الرأي العام في تونس والمغرب فكتبت صحف البلدين تشيد بها، فاعتبرتها صحيفة العلم المغربية "فرصة لانقاذ الحالة في الجزائر"⁽²²⁾ كما أشادت بها صحيفة المقاومة الجزائرية فخصصت لها صفحة كاملة تحت عنوان "الجزائر مشكلة المغرب العربي الأولى"⁽²³⁾.

اهتمت بها أيضا، الصحف الفرنسية، ومنها صحيفة "لاكسيون" التي كتبت تقول: "إن المسؤولين المغاربة في القصر، أو في الحكومة، أو في حزب الاستقلال، كلهم مهتمون بنفس الأمر الذي يسيطر على رئيس الحكومة التونسية ألا وهو رجوع السلم إلى الجزائر، وهي في الواقع أكبر قضية وقع البحث فيها أثناء هذه الرحلة"⁽²⁴⁾.

لقد جاءت هذه الاتفاقية بعد أن صرح الوزير المقيم بالجزائر "لاكوست" في خريف 1956 "بأن القضية الجزائرية تجتاز ربع الساعة الأخير"⁽²⁵⁾ كما جاءت إثر الاعتداءات المتكررة التي ارتكبتها الفرنسيون ضد تونس والمغرب، مما يعني أن ساسة المنطقة يدركون أن مصير المغرب العربي واحد، وأنه بدون استقلال الجزائر لن يكون هناك أمن واطمئنان بل وسيادة

في البلدين المجاورين. هذا التوجه الذي آمنت به ودعت إليه قيادة الثورة الجزائرية منذ بيان أول نوفمبر⁽²⁶⁾.

ط. لقاء مصطفى بن حليم وبورقيبة:

اجتمع من جديد الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة ورئيس وزراء ليبيا مصطفى بن حليم بمدينة طرابلس وذلك يوم 16 ماي 1957، وبعد مباحثات مطولة، خصص معظمها لدراسة القضية الجزائرية وحيثياتها المختلفة، وما يعانيه الشعب الجزائري من اضطهاد متنوع الأشكال، صدر بلاغ مشترك أشار فيه الطرفان إلى تطابق وجهة نظرهما حول ضرورة وضع حد للمجزرة البشرية القائمة في الجزائر، وعليه، فإن حل القضية الجزائرية أصبح ضرورة ملحة لاستقرار الأمن والسلام، ليس في الجزائر وحدها، بل في ربوع المغرب العربي كله، لأنه لا سلام ولا أمن بأقطار المغرب العربي ما لم يكن هناك أمن واستقرار في الجزائر، لهذا فقد اتفق الطرفان على الخطوة التي يجب أن تتخذ لمعالجة القضية الجزائرية، معالجة تستجيب لآمال وطموحات ومطالب الشعب الجزائري في الحرية والسيادة والاستقلال⁽²⁷⁾

ويبدو أن هذا الموقف لم يرض السلطات الفرنسية، فراحت تستعمل مختلف وسائل الضغط لتغيير المواقف المساندة للثورة الجزائرية، ومنها قيامها يوم 20 ماي 1957، أي بعد صدور البلاغ المشترك بثلاثة أيام، بقطع الإعانة المالية على تونس لإجبارها على تغيير موقفها، إلا أن الرئيس بورقيبة لم يرضخ للضغط، جاعلا تضامنه مع الثورة الجزائرية فوق كل اعتبار، وقد عبّر عن ذلك في كلمته الموجهة للشعب التونسي يوم 23 ماي من نفس السنة قائلا : " أحيط الشعب علما، أننا لا ننوي تغيير موقفنا كي نرضى فرنسا وتدفع لنا القروض "⁽²⁸⁾ ولم يكتف بذلك، بل أعلن تحديه لفرنسا ومساعداتها، فأكد أن تونس تفضل الاستغناء عن المساعدات إذا كانت هذه المساعدات تؤدي إلى التفريط في السيادة، فالسيادة أجل وأهم من المساعدات.⁽²⁹⁾

أما حظ ليبيا من غضب فرنسا، فقد تمثل في قيام قواتها بالاعتداء على قرية " ايسين " الحدودية يوم 3 أكتوبر 1957، هذا الاعتداء الذي خلف العديد من الضحايا والخراب⁽³⁰⁾.

ع. لقاء سعود بفيصل الثاني:

زار الملك سعود بغداد تلبية لدعوة موجهة إليه من الملك فيصل الثاني⁽³¹⁾، ملك العراق، ولقد كان موقف العراق، آنذاك قريبا جدا من السعودية إلى درجة تشبه التحالف، كما كانت للعراق خلافات حادة مع جيرانها العرب، خاصة سوريا، ومصر بسبب احتضانها لحلف بغداد⁽³²⁾ و تنبئها لتوجيهاته، لذا فإن البيان الصادر إثر هذه الزيارة ركز على الدعم السعودي للحليف العراقي، حيث أشار إلى أن " كل عدوان على العراق يعتبر عدوانا على السعودية " إلا أن البيان لم يهمل بقية القضايا العربية والعالمية، حيث أعلن الملكان تمسكهما بمبادئ ميثاق جامعة الدول العربية، وهيئة الأمم المتحدة وقرارات مؤتمر باندونغ، لكن التركيز كان منصبا على القضية الجزائرية، حيث استنكر العنف المسلط على الشعب الجزائري جراء كفاحه من أجل نيل حريته واستقلاله، وعبرا عن استعدادهما التام، بل عزمهما وتصميمهما على المضي قدما في مساعدة الشعب الجزائري لكي يحقق أهدافه الوطنية⁽³³⁾.

ولم يكتف الملك السعودي بذلك، بل أنه التقى بالسيد فاضل الجمالي وتناقشا في موضوع المساعدات الواجب تقديمها للجزائريين، فأبدى الملك السعودي استعداده للمساهمة الفعالة في هذه المساعدات⁽³⁴⁾.

ف. لقاء الملك حسين بالملك سعود:

قام الملك سعود بزيارة للأردن ما بين 8 - 14 جويلية 1957، وأجرى العاهلان محادثات توجت بصدور بلاغ مشترك تضمن ما يلي :

- 1- العمل على تأمين الاستقلال التام المتحرر من كل سيطرة أجنبية، وضمان السيادة الكاملة لجميع البلاد العربية.
- 2- التمسك بسياسة الحياد الايجابي، وعدم الدخول في أحلاف أجنبية.
- 3- مساعدة الأقطار العربية الراححة تحت الاستعمار التي تطالب بحقها في الحرية والاستقلال والسيادة طبقا لميثاق الأمم المتحدة.
- 4- يعمل العاهلان على نصرة الشعب الجزائري الشقيق في نضاله بالاسل ضد قوى الاستعمار الفرنسي حتى بلوغ حريته واستقلاله.
- 5- التأكيد على مقررات جامعة الدول العربية، وميثاق الأمم المتحدة، ومقررات مؤتمر باندونغ، ومقررات مؤتمر الملوك والرؤساء المنعقد بالقاهرة في 27 فبراير 1957⁽³⁵⁾.

لقد جاء هذا البيان مسائرا ومتماشيا ومطالب الشعب الجزائري، ومبادئ جبهة التحرير الوطني التي طالما أكدت على الحق في الاستقلال والسيادة، ورفضها لأي ابتزاز أو مساومات أو أنصاف حلول، وهو ما تؤكد الجبهة في كل مناسبة كان آخرها ما صرح به سعد دحلب⁽³⁶⁾ قبل المؤتمر، أي يوم 4 جويلية من نفس السنة، إذ أعلن بالقاهرة " أن جبهة التحرير لا تقبل بأي حل للمشكلة الجزائرية دون الاستقلال⁽³⁷⁾" بل أن الجبهة تصر على تمسكها بالاستقلال كشرط مسبق للمفاوضات⁽³⁸⁾ .

ك. لقاء الحبيب بورقيبة والملك محمد الخامس:

التقى الملك المغربي محمد الخامس بالرئيس التونسي الحبيب بورقيبة يوم 21/20 نوفمبر 1957 بالرباط، بعد سنة من اللقاء الذي كان من المفترض أن يجمع قادة بلدان المغرب العربي في ندوة ثلاثية بتونس يوم 22 أكتوبر 1956، سعيا للبحث عن أنجع الوسائل لحل المشكل الجزائري⁽³⁹⁾.

وبعد تحليل للوضع، والتشاور المكثف، ودراسة القضية الجزائرية وانعكاساتها المختلفة، داخليا، ومحليا، وعالميا، أصدرنا بلاغا مشتركا، أشارا فيه إلى ضرورة إجراء مفاوضات بين الطرفين الجزائري والفرنسي تؤدي إلى حل عادل يفضي إلى تجسيم سيادة الشعب الجزائري وفقا لميثاق الأمم المتحدة⁽⁴⁰⁾.

ولكي يرضيا الطرف الفرنسي، ويتحاشيا معارضته أشارا أيضا إلى " ضرورة ضمان المصالح المشتركة لفرنسا وورعاياها "⁽⁴¹⁾ .

وتسهيلا لتحقيق ذلك، عرض الرجلان وساطتهما من جديد على الطرفين المتنازعين⁽⁴²⁾، وقد جاء رد جبهة التحرير سريعا على هذا العرض، وذلك في جريدة المجاهد، لسان حال جبهة التحرير الوطني، في العدد 13 الصادر يوم 1957/11/13 وكان ردّا ذكيا مدروسا، حيث لم ترفض رفضا مطلقا، ولم تقبل قبولا مطلقا، هذه المقترحات، بل وضعت شروطا معينة حيث " أعلنت استعدادها للدخول في مفاوضات مع فرنسا على أساس الاستقلال الكامل"⁽⁴³⁾ موضحة أن قضية السلام لا يمكن فصلها عن قضية الاستقلال، كما استكرت الجبهة، من خلال الصحيفة، شروط " قي موليه " الثلاثة وقف القتال، الانتخابات، ثم التفاوض الذي ينهي الحرب في نظره، في حين أن نداء الرباط يعني السلم القائم على العدل⁽⁴⁴⁾.

أما فرنسا فقد سارعت إلى إعلان رفضها المطلق لهذه الوساطة⁽⁴⁵⁾، بل والنشك في نوايا أصحابها، والتلميح إلى أن هدفهم منها هو وقف القتال فقط، مما اضطر بورقيبة إلى توضيح الأمر، وتفنيد مزاعم فرنسا فصرح لجريدة لوموند LE MONDE يوم 18 ديسمبر 1957 قائلا:

" يجب أن تفهموا جيدا أن هؤلاء الناس الذين حملوا السلاح من أجل انتزاع الاستقلال، لا يمكن أن يقبلوا عرض الوساطة من أجل إيقاف القتال فقط..."

والواقع أن الرفض الحقيقي لهذا الوساطة، كما يبدو، يعود إلى أن فرنسا لم تكن مستعدة للتفاوض، كما أن القبول بهذه المبادرة قد يفسر على أنه اعتراف ضمني بالثورة وبجبهة التحرير كممثل وحيد للشعب الجزائري.

لكن بعد أن رحبت هيئة الأمم المتحدة، في دورتها المنعقدة بتاريخ 11 ديسمبر 1957 بوساطة الزعيمين، رغم تغيب فرنسا عن التصويت، وجدت هذه الأخيرة نفسها في حرج، فإن قبلتها، فإن ذلك سيؤدي إلى استقلال الجزائر، وإن رفضتها فستبدو أمام العالم كله أنها وحدها المسؤولة عن استمرار الحرب، ولكي تتخلص من هذا الحرج عاد وزير خارجيتها، "ألم، بينو" فقال: "إن فرنسا لن تتردد في الاستعانة بأصدقائها المغاربة والتونسيين من أجل إيقاف القتال في الجزائر" (46)

لكن يبدو أن هذا التصريح كان الهدف منه إسكات الأصوات المنتقدة للموقف الفرنسي، وإظهار فرنسا بمظهر الدولة المنسجمة مع القرارات الأممية ولم يكن عن قناعة حقيقية، لهذا سعت لإفشال مساعي الوساطة بتعكير الجو بينها وبين تونس والمغرب، فقامت يوم 8 فبراير 1958 بالاعتداء على ساقية سيدي يوسف التونسية مخلفة ضحايا ودمارا، وآثارا نفسية حادة من الصعب التخلص منها، كما قامت في نفس الفترة، بالسعي إلى إنشاء منطقة عزلاء على الحدود بين تونس والجزائر تعزز خط

موريس⁽⁴⁷⁾ وهو ما جعل الرئيس التونسي يصف ذلك بالإجراء، بأنه إجراء غير إنساني، سوف يتسبب في هجرة عشرات الآلاف من اللاجئين، بل أنه قد يفقد الأمل في أي تفاهم جزائري فرنسي قائلا: "إنني أصبحت أشك كثيرا في إمكانية تعاون أو تعايش، أو حتى وجود لأي فرنسي بالجزائر بعد انتهاء الحرب" (48).

ولم تقوت الصحافة الفرنسية الفرصة، فصبت جم غضبها على الحكومة التونسية، وحملتها مسؤولية استمرار الحرب، وإنها، أي تونس قد حلت محل مصر في إثارة الشغب بالجزائر، وتشجيع التمرد⁽⁴⁹⁾.

ل. مجلس اتحاد الدول العربية :

بتاريخ 1958/9/3 انعقد مجلس اتحاد الدول العربية لأول مرة⁽⁵⁰⁾ و قد ضم الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) والمملكة اليمنية، وحضره عن الأول الرئيس جمال عبد الناصر، وعن الثانية الإمام أحمد ملك المملكة اليمنية⁽⁵¹⁾، وتم التطرق إلى عدة قضايا تهم الاتحاد الجديد وطرق بنائه وهياكله وسيره ولم يفوت جمال عبد الناصر الفرصة للتعرض للقضية الجزائرية، فأشار إلى أن أحرار الجزائر يريدون الحرية لبلادهم، واستقلال وطنهم، معبرا عن قناعته من أن فرنسا ستخرج من الجزائر بكل تأكيد، منتقدا سياسة الكيل بمكيالين التي ينتهجها الغرب في تعامله مع الوطنيين الجزائريين وفرنسا، فحين تقوم قوات هذه الأخيرة بقتل أحرار الجزائر يسمى ذلك سلاما، وعندما تقوم إذاعة " صوت العرب " بنصرة الجزائر يعتبرون ذلك تدخلا وعدوانا في حقهم⁽⁵²⁾.

وقد أيد الإمام أحمد ضيفه المصري في كل ما عبر عنه تجاه القضية الجزائرية، ثم جسد هذا التأييد عمليا، وذلك بإعلان اليمن اعترافها الرسمي بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 21 سبتمبر 1958، أي بعد أقل من عشرين يوما من هذا اللقاء⁽⁵³⁾.

م. لقاء جمال عبد الناصر وإبراهيم عبود :

قام جمال عبد الناصر بزيارة إلى السودان يوم 15 نوفمبر 1960 بدعوة من الرئيس إبراهيم عبود، وخلال المأدبة التي أقامها هذا الأخير على شرف ضيفه، ألقى جمال عبد الناصر خطابا تطرق فيه إلى مشاكل السودان وقضاياه الداخلية والخارجية، وتعرض، في نفس الوقت، إلى القضية الجزائرية، فأكد على حق شعب الجزائر في وطنه الحر⁽⁵⁴⁾ و رغم أن اللقاء لم يسفر عن صدور بلاغ مشترك، إلا أن وجهات نظر الطرفين كانت متطابقة حيال القضايا المدروسة، خاصة قضية الجزائر التي ساندتها السودان

منذ اندلاع ثورتها، وازداد تأييده لها بعد التغيير الذي حدث في نوفمبر 1958⁽⁵⁵⁾.

ن. ندوة المغرب العربي :

في غرة مارس 1961 عقدت ندوة بالرباط، بالمملكة المغربية، ضمت قادة المغرب العربي الثلاثة، الملك الحسن الثاني، والرئيس بورقيبة، والسيد فرحات عباس، رئيس الحكومة المؤقتة، إضافة إلى عدد من الوزراء لدراسة مستجدات القضية الجزائرية، وتنسيق المواقف والجهود حيالها⁽⁵⁶⁾، خاصة وأن الأحداث تصارعت قبل هذا اللقاء، إذ صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار رقم 1573 في دورتها الخامسة عشر، اعترفت فيه بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال، كما شهدت الجزائر من أقصاها إلى أقصاها، مظاهرات يوم 11 ديسمبر 1960، أضف إلى ذلك، موافقة الفرنسيين بنسبة 75.25% على سياسة ديغول بالجزائر، ولقاء هذا الأخير بالرئيس التونسي الحبيب بورقيبة يوم 17 فيفري 1961 بمدينة " رومبوي " حيث تباحثا حول قضية الجزائر وسبل حلها، كما أن مفاوضات " مولان " التي جرت ما بين 25-29 جوان 1960 كانت قد توقفت دون أن تصل إلى أي نتيجة⁽⁵⁷⁾

وقد صدر بلاغ مشترك عن هذه الندوة أشار إلى أن الاجتماع دام حوالي ثلاث ساعات كاملة، من العاشرة ليلا إلى الواحدة صباحا، وقد قدم الرئيس بورقيبة تقريرا مفصلا عن المحادثات التي أجراها مع الجنرال ديغول والنتائج المتوصل إليها⁽⁵⁸⁾، كما أن القادة الثلاثة تبادلوا وجهات النظر حول القضية الجزائرية وسبل حلها، وتوصلوا إلى نتيجة مفادها أنه لم يعد هناك ما يحول دون فتح مفاوضات مباشرة بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، والحكومة الفرنسية، داخل إطار تصفية الاستعمار بصفة تامة، كما اتفق الزعماء الثلاثة على الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك، مع إصرارهم

على إنشاء المغرب العربي الكبير، وانهم يهنتون بعضهم البعض بالنجاح المحقق في هذا الاتجاه⁽⁵⁹⁾

هذه الندوة اعتبرت هامة، لأنها جاءت إثر الضغوط التي حاولت فرنسا فرضها على الجزائريين لتليين موقفهم في المفاوضات، فكانت الندوة دعماً للمفاوضات الجزائري، كما أن قراراتها تعبّر عن مشاعر وطموحات شعوب المغرب العربي، إضافة إلى أن ما صدر عنها من قرارات يستجيب لرغبة عميقة في نفوس الجزائريين لتحقيق الاستقلال الوطني، داخل إطار المغرب العربي الموحد، كما عبّر عن ذلك بيان أول نوفمبر 1954، إلى جانب أن هذه القرارات أكدت أن القضية الجزائرية محور الأشغال والتفكير لدى شعوب وحكومات المغرب العربي.

وقد ترك هذا اللقاء أصداء ارتياح عام، إذ أعلن جمال عبد الناصر موافقة زعماء الجزائر على الوصول في مفاوضاتهم مع ديغول لإقرار السلام في الجزائر، وأنه لا يعترض على الجهود التي يبذلها بورقيبة للتوسط بين فرنسا والجزائر⁽⁶⁰⁾، كما أكد أحمد العلو، وزير الاستعلامات المغربي، أن اجتماع المغرب العربي كان من المفروض عقده قبل خمسة أعوام لولا حادثة اختطاف الطائرة⁽⁶¹⁾، أما الحكومة الفرنسية فقد تنازلت عن إصرارها على مطلب وقف القتال في الجزائر قبل بدء المحادثات⁽⁶²⁾.

الخلاصة :

لقد اهتم الملوك والأمراء والرؤساء العرب بالثورة الجزائرية فعقدوا اجتماعات قمة جماعية أحياناً ، وثنائية أحياناً أخرى تضامناً ومساندة لهذه الثورة لإيمانهم أنها ثورة عادلة، يقودها شعب عربي مسلم شقيق ، ضعيف ، مضطهد ، ضد قوة عظمى يساندها الحلف الأطلسي والكثير من الدول الغربية الأخرى ، ولم يثنهم الوعيد والتهديد الفرنسي على الاستمرار في ذلك الدعم ، رغم ما سببه لهم من صعوبات وما ألحقه ببلدانهم من مخاطر

كالاعتداءات العسكرية والحملات الإعلامية الهدامة ، وإثارة النعرات الطائفية وغيرها .

وقد كان هذا الدعم عاملاً من العوامل الأخرى التي مكنت الجزائريين من الانتصار على عدوهم ، واستعاد سيادتهم المغتصبة .

وقد اعترف الجزائريون بذلك ، فنصّ أول تصريح للحكومة المؤقتة على ما يلي : "إذا كان بين الأشقاء العرب دين الاعتراف بالجميل ، فان دين الجزائريين عظيم جداً نحو إخوانهم العرب " (63).

هوامش المقال

(1)- لقد التقى الملك سعود بالعديد من الزعماء العرب خلال السنة الأولى من اندلاع الثورة، وكان في كل لقاء يصدر بيان مشترك، معظم هذه البيانات لم تتعرض للقضية الجزائرية، ولم تشر إليها مجرد الإشارة، مثل البيان الصادر اثر زيارته الأولى لدولة قطر 24 فبراير 1955 ومحادثاته مع الشيخ عبد الله آل ثاني، وكذا زيارته الثانية والثالثة لنفس الدولة بتاريخ 1959/11/26، و6 فبراير 1961، وكذا زيارته لتونس 21-22 فبراير 1957 ، وزيارته الأولى للبنان 13-14 نوفمبر 1956 وغيرها. أنظر الحمودي، الدبلوماسية والمراسم السعودية، مرجع سابق ص ص 1147-1175.

(2)- العمري، مصدر سابق، ص 134.

(3)- أم القرى ع 1509 (مكة المكرمة، مطبعة الحكومة) 28 رجب 1373، ص5.

(4)- الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية، مجموعة خطب الرئيس شكري القوتلي، مصدر سابق ص 42.

(5)- أحمد رضوان، مرجع، سابق ص 264 أنظر كذلك العمري مرجع، سابق كذلك فلسطين، القدس، 13 آذار 1956.

(6)- الحبيب بورقيبة، حياته وجهاده، مصدر سابق، ص 273.

(7)- الصباح ع 1552، 8 جانفي 1957 بلاغ مشترك ص 273.

- (8) - المقاومة الجزائرية ع 7 16 فيفري 1957.
- (9) - نفسه 12 جانفي 1957 ع 7، ص 5.
- (10) - هؤلاء القادة هم: الملك سعود بن عبد العزيز، وحسن بن طلال، والرئيس جمال عبد الناصر وشكري القوتلي. مختار مرزاق، مرجع سابق ص 134
- (11) - العمري، مرجع سابق، ص 33
- (12) - نفسه ص 33
- (13) - انظر سابقا.
- (14) - انظر سابقا.
- (15) - الحمودي، مرجع، سابق ص 1173
- (16) - نفسه
- (17) - المكتبة الظاهرية دمشق، وثيقة رقم 656.
- (18) - الحمودي، مرجع، سابق ص 1173.
- (19) - نفسه.
- (20) - بورقيبة، حياته وجهاده، مصدر سابق ص 273.
- (21) - المجاهد 8 أبريل 1957
- (22) - نفسه.
- (23) - نفسه.
- (24) - نفسه.
- (25) - الميلي، مرجع سابق ص 45.
- (26) - جاء في البيان : " الهدف من عملنا ومقومات وجهة نظرنا الأساسية التي تهدف إلى الاستقلال في إطار الشمال الإفريقي " وزارة الإعلام والثقافة - الجزائر، النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني مصدر سابق ص 7.
- (27) - العمل، ع 486 ماي 1957، اجتماع بورقيبة ومصطفى حليم بطرابلس ص 1، 3.
- أنظر كذلك المقاومة ع 15 20 ماي 1957.
- (28) - بورقيبة، خطب مصدر سابق ص 277.
- (29) - المرجع السابق.
- (30) - حبيب وداعة الحسنوي - مرجع سابق ص 4.

- (31) - فيصل الثاني هو ابن الملك غازي، حكم العراق منذ 1939، كان في البداية يحكم تحت وصاية الأمير عبد الإله، وأصبح ملكا فعليا عندما بلغ 18 سنة، عرف بولائه الشديد لبريطانيا، قتل برصاص الثوار صباح يوم 14 يوليو 1958. ابراهيم جمعة، ص 149.
- (32) - أنشئ حلف بغداد سنة 1955. ضم العراق، بريطانيا، إيران، تركيا، والباكستان وقد فرضته حكومة نوري السعيد على الشعب العراقي الذي رآه شكلا من أشكال الهيمنة الغربية على بلاده خاصة البريطانية، كما رفضه العرب ووصفه جمال عبد الناصر ب " سجن الشعوب " . نفسه ص 149.
- (33) - أنظر النص الكامل للبيان في الحمودي، مصدر سابق ج 3 ص 1160، 1161، 1162. وكذلك في أمين سعيد، تاريخ الدولة السعودية، مصدر سابق ص ص 151، 154.
- (34) - المقاومة 20 ماي 57 ص 12.
- (35) - أنظر نص البلاغ المشترك كاملا في كتاب الحمودي ، مصدر سابق ص 1153 إلى 1157. كذلك جريدة فلسطين، القدس 14 حزيران 1957.
- (36) - سعد دحلب عضو لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن مؤتمر الصومام 20 أوت 1956.
- (37) - المقاومة 15 جويلية 1957
- (38) - وزارة الاعلام، ملفات وثائقية، مصدر سابق ص 175.
- (39) - بورقية، خطب مصدر سابق 275.
- (40) - المجاهد 1957/11/13.
- (41) - نفسه. أنظر كذلك نص البيان كاملا في Le Monde 23/11/1957
- (42) - الشقيري، مصدر سابق ص 1946.
- (43) - المجاهد 1957/11/13.
- (44) - نفسه.
- (45) - El Moudjahid n°13 01/12/1957
- (46) - المجاهد 1 جانفي 1958 ص 2

(47) - خط موريس: أطلق عليه اسم مقترحه، وزير الدفاع " اندري موريس " بدأت فرنسا في اقامته في خريف 1956 من أجل خنق الثورة، ومنع وصول الإمدادات إليها، يمتد هذا الخط المكهرب من شاطئ البحر شرقي مدينة عنابة إلى جنوب مدينة تبسة على مشارف الصحراء يتراوح عرضه بين ستة إلى اثني عشر مترًا . بلقاسم آيت حمو، "حقائق عن مخطط موريس وشال"، مجلة أول نوفمبر ع 19 1976 ص 36.

(48) - خطب بورقيبة، مصدر سابق ص 278

(49) - المجاهد، 1 فيفري 1958 ص 3

(50) - اتحاد الدول العربية (مصر، سوريا، اليمن) وقع ميثاقه بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة في فبراير 1958، وإعجاب السلطات اليمنية به، ورغبتها في الانضمام إليه، إلا أن هذا الاتحاد ظل شكليا ليس له مضمون حقيقي إلى أن أعلنت القاهرة على إنهائه سنة 1961. أحمد حمروش، مرجع سابق، ص 204

(51) - سنة 1948 اغتيل الإمام يحيى وأعلن عبد الله الوزير نفسه إماما، ثم تمكن سيف الإسلام أحمد (الإمام أحمد) من استرداد عرش أبيه، ولكنه سار في حكمه لليمن بطريقة رجعية في الحكم، فجرت عدة محاولات للتخلص منه إلى أن توفي يوم 19/9/1962 فتولى ابنه البدر بعده، لكن الثورة قامت في اليمن بزعامة المشير عبد الله السلال في أواخر سبتمبر 1962 حيث أعلنت الجمهورية وفر البدر إلى السعودية د. يوسف خليل يوسف وآخرون، ، مرجع سابق ص 22

⁵² - مركز دراسات الوحدة العربية، المجموعة الكاملة ج 3 1958-1959، مصدر سابق ص 245.

(53) - المجاهد عدد 30 أكتوبر 58 ص 8.

(54) - أحمد حمروش، مرجع سابق ص 336-337.

(55) - يوم 17 نوفمبر 1958 قام الفريق إبراهيم عبود بانقلاب عسكري، وتولى مقاليد الحكم في السودان، ثم حدث انقلاب آخر ضد الحكم العسكري من المدنيين، وعادت الأحزاب السودانية لحكم السودان مرة أخرى على أساس نظام ديمقراطي برلماني ، د.يوسف خليل يوسف وآخرون، مرجع سابق، ص 255.

(56) - المجاهد ع89، 13/3/1961

(57) - يحيى بوعزيز، ج1، مرجع سابق، ص 328

(58) - حول هذا البلاغ انظر: المجاهد 1961/3/13، الأهرام 1961/3/3، نيويورك

تايمز 1961/3/3، كذلك. El Moudjahid 3/3/1961.

(59) - جرى لقاء في قصر " رامبوي " يوم 27 فيفري 1961 عرض فيه بورقية على " ديغول " الإمكانيات التي تسمح بتحقيق تطور ايجابي للمعضلة الجزائرية والتي تتلخص في نقطتين: إجراء التفاوض على أساس قيام دولة جزائرية، وتهيئة الجو سلفا لتقريب شقة الخلاف، وذلك بالإفراج عن الزعماء الجزائريين، باعتبارهم أعضاء حكومة سيجري التفاوض معها، وإلغاء المحتشدات، وإطلاق سراح المشبوه فيهم، وإعادة الفرنسيين المتطرفين وغلاة المستعمرين إلى وطنهم الأم، والحيلولة بينهم وبين إفساد الجو. الحبيب بورقية، مصدر سابق، ص 282-283.

(60) - الأهرام 14 مارس 1961.

(61) - حسنين، مرجع سابق ص 517.

(62) - نفسه ص 518.

(63) المجاهد ، ع 30 (1 أكتوبر 1958) .

